

إصلاح التعليم في الجزائر: دواعيه وشروطه وأهدافه

د. عي الدين عبد العزيز
أ. محاضر بقسم علم النفس والأرطوفونيا
جامعة سعد دحلب - البليدة

ملخص :

تؤكد استراتيجيات تطوير التعليم على ضرورة مراجعة كل العناصر المكونة له من حين لآخر لتحسين كفایته، خصوصاً منذ أن طرحت مشكلة نوعية التحصيل العلمي المعرفي لدى المتعلمين، وعلاقتها بالميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غيرها.... ومن هنا يستخلص أنه يجب الاعتناء بكل المثيرات الفاعلة في كل إصلاح حتى تبقى المنظومة التعليمية بعيداً عن أي نزيف في الطاقات وإهدار للجهد والوقت.

Abstract :

The strategy of improving education emphasizes on the necessity of revising all its components from time to time to ameliorate its competency. This has been so since the problem of the quality of the scientific acquisition has risen among learners, as well as its relationship with the social, economic and political fields etc...

the conclusion is that it is vital to take care of all the effective factors in every revision so as the educative system is protected from any loss of effort and time.

تمهيد :

من الدوافع الاباعثة على تشييد المجتمع أن تنهض المدرسة وسياستها التربوية بالمهام الكبرى المسندة إليها، وعلى وجه التحديد بناء الأفراد وأحداث أنماط جديدة من السلوكيات تتماشى والتغييرات السريعة للمجتمع. إذ لا يمكن تصور مجتمعا من المجتمعات المتقدمة وبغض النظر عن تركيبته الأبيولوجية والعقائدية والحضارية، إلا ويكون للمؤسسات التعليمية (مدارس، معاهد، جامعات) فيه شأن كبير لكونها وسيلة لتهيئة الإنسان نحو الرقي والتقدم، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إن لم نقل أن هذه العلاقة قيمة بينها قدم الفكر التربوي.

و جاءت ضروريات العصر وفلسفات التربية الحديثة لتزيدها أكثر صبغة، فضلاً عن ذلك فإن للتربية وظيفة اجتماعية تستمد مدلولها ومفهومها من الأهداف التي يطلع إليها الأفراد والمجتمعات، وهذا يعني أن التربية لا يمكن أن تكون مجرد آراء وتخمينات فلسفية بعيدة عن الواقع كما لا يمكن تصورها مجرد سبيل لتحقيق غايات فقط وإنما ينبغي أن تكون هذه التربية انعكاساً للاتجاهات السائدة بداخل المجتمع فلا غروة إن في أن نجد التعليم اليوم في الجزائر من أهم القطاعات التي تحظى بالعناية والاهتمام حيث أصبح "بعد حجر الزاوية في كل بناء محكم وهو نقطة الانطلاق لكل حياة فكرية ولبلوغ التعليم هذا المستوى عليه أن ينشأ من واقع الظروف يستمد جذوره من معتقدات وحاجات المجتمع، حتى يتسنى له الانسجام مع التحولات الفكرية السلوكية التي تعيش في ظلها البلاد.

لذا كان من الضروري عند تبني فكرة الإصلاح التعليمي أن تتصف هذه الفكرة بالشمولية أولاً، بانضباط الأساس ثانياً، وأن تكون محددة المسارات الغايات وفقاً لأهداف الحاضر المعاش المستقبل المنتظر ثالثاً. ذلك أن

خصائص العصر الحالي تفرض على النظام التربوي في الجزائر أن يكون منسجماً معه وعانياً محركاً له. وليس من سبيل إلى تحقيق هذه الغاية، إلا بإعطاء مفهوم الإصلاح خاصية والمرنة الديناميكية والبعد الاجتماعي والطابع النفسي للأفراد. ومن هذا المنظور يتحتم عند تغيير نظام تربوي أو إصلاح في هيكله وتطوير في مضمونه، أن يكون في تغيير ديمومي حريصاً على إعداد كافة الجوانب المكونة لشخصية الفرد جسمياً واجتماعياً عقلياً ونفسياً. لتصبح هذه الأنماط من الشخصيات قادرة على مواجهة مشكلات الحياة مواجهة موقعة من حيث المستوى في الأداء، وإلى هذا الرأي تقريباً ذهب هربرت سبنسر يقول: "أن الغرض الأساسي للتربية هو الإعداد للحياة".

وبالنسبة للجزائر وهي تعيش أيام التجديد لنظامها التربوي والتعليمي وتقرره المكانة البارزة بين مشاريعها الإنمائية والإصلاحية فإنها تعبّر عن:

أولاً- دواعي إصلاح التعليم في الجزائر: هناك عدة أسباب تقف وراء الدعوة إلى ضرورة مراجعة نظام التعليم نكتفي في هذا المقام بذكر البعض منها:

1- الشعور الحيوى بالدور التربوي في إعداد النشء في المجتمع وضرورة تسطير سياسة تعليمية تكون جزءاً من الحياة اليومية للمواطن، وقادمة لعملية التطور الثقافي والفكري للبلاد. وبالتالي، القدرة على مواجهة التحديات الحضارية بواسطة الإنسان الفعال والواعي بدوره نحو نفسه وغيره." وعلى هذا النحو تصبح عملية التربية ووسيلة المجتمع لتأمين حياته وبقائه"(1).

ولا جدال في أن الوطن من خلال محاولاته المتكررة قد بلغ اليوم درجة من النمو الناضج مما يتطلب منه إعادة النظر في العوامل التي تساعد على تحسين العمل المدرسي، ولعل في مقدمتها تصميم إستراتيجية للتعليم لتلبية كافة الحاجات المتعددة لمختلف الهياكل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.... ثم تشكيل الإنسان المؤهل الذي يعُد في الأصل محور وأداة وغاية كل تطور علمي وحضاري، مما قد يجعل في النهاية العلاقة بين ممارسات المدرسة من جهة والتنمية من جهة مقابلة علاقة توازن و تلازم.

فكل نظام تعليمي بأهدافه ومحطويات مناهجه وطرائق تدريسه ينبغي أن يؤثر دائماً وأبداً في العناصر الأساسية المكونة للمجتمع من معتقد ديني وبعد تاريخي، ثقافي، إيديولوجي اقتصادي للأمة⁽²⁾ على حد رأي نيكولاي هانس، و ذلك حتى يستجيب لمطالب الحضارة

بالنالي تحقق الوحدة و القوة بداخل هذه الأمة. ومن هذا المنطق فان " سياسة التربية لن تبلغ الغاية إلا في إطار النظرة الشمولية التي يكتمل عملها وهو العلم بالحياة "⁽³⁾ وإلا أصبحت مجالاً منغلقاً على نفسه غريباً عن الأحداث، حيث أن فلسفة الإصلاح التربوي نقتضي قبل كل شيء أن يكون نشاط المدرسة مشتقة من المجتمع وأهدافه المتعددة والمتنوعة بتتنوع الحياة .

2- ومن الأسباب الأخرى التي كانت وراء إعادة النظر في نظام التعليم بالجزائر هي المعانات الصعبة التي عاشتها البلاد مباشرة بعد سنوات الإرهاب 1990-2000 وما ورثته من مشاهد معقدة عن الترقيعات غير مدروسة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بالأخص التعليم منها في ظل هذه المشكلات كان لا بد من إيجاد الحلول حيث أن كل أمة تتطلع أن تكون لها مكانة في المستقبل، طبعاً لا يحدث هذا إلا بال التربية التعليم فموقف

المربى هنا هو نفس موقف الطبيب، بمعنى أن للتربيّة وظيفة أخلاقية تتمثل في إزالة الداء.

14- كما أن الارتجالات في إصلاح التعليم كثيرا ما كانت بعيدة عن الواقع المحلي واهتماماته فكانت سببا في ظهور الصراع والتناقض بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون .

إن هذا البعد والتطرف الكامل للمدرسة الجزائرية آنذاك وعجز جهازها إنتاجياً كانت من بين العوامل الرئيسية التي إعاقتها على مسيرة الركب الحضاري ودخول معرك الحياة بل كانت أيضا سببا في جعلها هامشية حتى أن البعض من ذوي الخبرة التربوية ذهبوا إلى تشبيهها بمدرسة ما قبل الاستقلال عام 1962 نتيجة لمضاعفاتها السلبية. لهذا كانت الحاجة الماسة إلى المزيد من النطور للممارسات المدرسية حتى تتمكن من ملائمة الظروف في مجتمع يطمح أهله إلى البناء والعمaran الحضاري، ولا غروة في أن كل هذه النقصان الموجودة في تعليمنا والموروثة أصولها وجذورها من التأثيرات الاستعمارية. كانت وراء حرص المعنيين عن التربية والتعليم على توضيح غاية العمل المدرسي وتوجيهه مساره لإعداد النخبة المشبعة بروح الإبداع والتجديد في فترة زمنية تكمن أهميتها وخطورتها في أنها فترة الفوران الحضاري والصراع الفكري.

وحتى تتجسد هذه الطموحات في الواقع وانطلاقا لما ينبغي أن تقوم به المؤسسة التربوية، يقتضي من المدرسة أن تسعى عن طريق مراجعة البرامج التكوينية والبحث عن وسائل النهوض بأساليب التدريس وإبداء المزيد من الاستعدادات لدراسة كل أسلوب جديد يحل مشكلة المعرفة والوعي الدراسي، بل وإنشاء مصالح تحمل مسؤوليات البحث العلمي و

التطور الفكري من أجل فتح أبواب عهد تنمية قوى وموهوب الإنسان...
وعليه وليس من باب المغالاة إذا اعتبرت المدرسة في وقتنا الحاضر مطلبا
من مطالبه وضرورة من ضرورياته، تجعل الواقع مجالها وتعمل مشروطة
بظروفه و الماضي وحاضره و حاجات مستقبله" وتمارس في الوقت ذاته
تأثيراتها وأعمالها المتعددة بأجيال الناضجة للانخراط في الحياة". كما يرى

(4). ايميل دوركايم

وفي هذا السياق، أدرك العديد من المصلحين التربويين وغيرهم من
المهتمين. بمصير الشعوب والمجتمعات أن الدول الراقية لم ترق لمستوى
التمدن والتحضر، لم تتمكن من إيجاد الحلول لمشكلاتها إلا عن طريق
السيطرة على المدرسة ونشاطاتها ربطها بالأحداث التي تسري باستمرار في
كيان تلك المجتمعات نفسها، ويقول رونيه ابير حول هذه النقطة: "أن العمل
المدرسي بحكم كونه تنشاء اجتماعية مرغم على مراعاة خصائص المحيط
وطبيعة المميز له كما هو مرسوم في تراثه وثقافته"⁽⁵⁾.

4- المرحلة الصعبة والحساسية في نفس الوقت التي يجتازها المجتمع
الجزائري حاليا، الشبيهة بالطفرة البيولوجية، المتمثلة في التحولات السريعة
في العادات والقيم الأفكار، وبالتالي الحاجة الماسة للفرد للتكيف معها.
فالمتبع للمسيرة التنموية الاهتمامات المنصبة على قطاع التعليم يلاحظ أن
جل المحاولات التحديية ما لبثت أن باعت بالفشل والإخفاق بل بزغت
للحصول بسببها تعقيدات جديدة حلت محل الأولى.

وقد يكون مرد ذلك في انعدام وجود النخبة المتخصصة على صعيد تبني
الأفكار الإصلاحية الإشراف على تنفيذها. لأن بعث أي نهضة في مجتمع
ما، لن تتم إلا مرورا ببناء العنصر البشري الذي هو شرط أساسى لها.

بالإضافة إلى ما سبق يجب تبني فلسفة تعليمية تكون النظرة إليها على أنها ليست خدمة زائلة وإنما خدمة لتكوين الإنسان الفعال والمدرك لدوره. إذ يصبح هذا الأخير الركيزة الأساسية، للبناء، وتنتضح أهمية هذا الأخير (الإنسان الفعال) أكثر، إذ احتاج هو نفسه إلى التصدي للمواقف الصعبة المعقّدة بكيفية أفضل. ولهذا فالانشغال يجب أن يتمحور حول تنمية الأفراد بتحسين مستوى معاهم «لتتصبح العلاقة الاجتماعية تتصرف بالдинاميكية والتغير المستمر بنحو مرغوب فيه»⁽⁶⁾.

ثانياً- شروط إصلاح التعليم :

إن تطبيق أي إصلاح تعليمي معين يستوجب تحطيطا دقيقا وتعبئة كاملة للطاقة والموارد البشرية منها والمادية والتي تشكل جميعها شروط التنفيذ. الفكرة بالشمولية أولا، وبانضباط الأساس ثانيا، وأن تكون محددة المسارات الغايات وفقا لأهداف الحاضر المعاش والمستقبل المنتظر. ذلك أن خصائص العصر الحالي تفرض على النظام التربوي في الجزائر أن يكون منسجما معه وعاملها محركا له. ذ ليس من السهولة بمكان إجاز مشروع تعليمي ضخم دون الاعتماد على تنبؤات وتقديرات علمية ودراسات استقصائية تتکفل بتحديث الوسائل اللازمة توفيرها. ويبدو أن أهم الشروط اللازمة للتجسيد ذلك منها:

1- تطوير المناهج الدراسية:

أول ما يعدل هو المحتويات التعليمية فينبغي مراجعة البرامج بحيث تعكس التنظيم البنائي الجديد للتعلم، وتحقق أهداف المدرسة والمجتمع، ولا يقتصر أثرها على الانتقال إلى نقطة ما فحسب بل وتسمح بالانتقال فيما بعد إلى نقطة أبعد من سابقتها في يسر وسهولة. وفق هذا وذاك، وعن طريق إعطاء

المزيد من العناية لتعديل المناهج، من شأنه أن يجعلها تمتاز بالتنوع والمرونة والفاعلية بحيث ينتقل أثراها الإيجابي على التلميذ بتجير طاقتهم، وإشباع حاجاتهم وميولهم، وإنماء مهاراتهم واتجاهاتهم وفي الأخير تسهيل عملية التحصيل الدراسي عليهم، وهكذا فالمناهج الصحيحة هي التي تلائم منازع الطفل الأصلية والتي تساهم على الصعود به في سلم الرقي وإصلاح المجتمع، وهناك عنصر آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في هذا الكل المتكامل وهو إن محاولة التجديد للبرامج يفترض منها أن تحمل في طياتها التعبير عن نتيجة حتمية لمقتضيات الملحوظة عبر العلم وعن ظروف تعتبر نقطة تحول من عهد المبادرات الظرفية إلى عهد التخطيط والدراسات العلمية. وإذا أن أهمية تعليم المناهج تتضاعف مع الزمان والمتطلبات. والعهد الذي كانت فيه البرامج التعليمية غير مطابقة للتغيرات البيئية واقتصرت على التربية العقلية دون سواها غرضها الوحيد مراعاة كل ما طرأ من جديد على العلم والترااث الثقافي. قد ولت، بل أصبح عليها، أي البرامج التعليمية أن تستمد محتوياتها من صلب المجتمع وعناصره المختلفة.

2- تكوين المعلم:

أما إعداد المعلم فهو أمر ينبغي أن يولى عناية كبيرة، فلا يمكن ضمان النجاح لحظة إصلاحية في ميدان التربية والتعليم ما لم ترتبط بخطة إصلاحية مماثلة في تكوين وإعداد المعلمين حيث لم يعد دوره في المدرسة الحديثة يقتصر على توصيل المعلومات و إعطاء المعارف بأسلوب تقليدي عقيم كما كان عليه الشأن في السابق، ولكن مهامه تعدت إلى أمور أخرى أوسع. فهو يعلم ويوجه ويشكل شخصية الطفل بما يتناسب مع العادات والقيم

الاجتماعية، ولقد جاء على لسان أحد المربيين عن وضيفة المعلم: "موقف المعلم التفاعل المستمر بين التلميذ وعوالم الطبيعة والمجتمع والأخلاق"⁽⁷⁾

ولهذا أضحى المعلم يحتل في المنظومة التربوية الحديثة العمود الفقري في التعليم ولذلك ينبغي اعتبار مسألة إعداده من بين المسائل ذات الأولوية المطلقة ولا شك أن تتكافف الجهود ووضع الخطط الرشيدة وإنشاء المعاهد التكوينية... أن كل هذا من شأنه أن يحسن من مستوىه ويزيد من معارفه ويمكنه من أن يقوم مقام الوالدين والمجتمع معاً في تربية الطفل إذ يعد في نضر البعض بديلاً للآباء وموكلاً من طرف المجتمع.

إن الأهداف التربوية للمدرسة تقتضي من الساهرين عليها أن يكونوا على درجة عالية من الكفاية العلمية، وذلك بضرورة المراجعة لأوضاع التكوين: مدة و منهاجاً و طرقاً للوصول إلى النوعية الجيدة التي تؤثر في نمواً تربوي للطفل، والقادرة أيضاً على حسن تنفيذ الكفاية العلمية حيث أن القيمة الحقيقة للبرنامج الدراسي تتوقف على المعلم وعلى مدى إمامته بأصول التدريس وكيفية الإلتقاء إلى ما يجري في حياة التلميذ، فكل المبادئ الضرورية للصغار هي أيضاً ضرورية للمعلمين إبان إعدادهم تكوينهم.

ومن الأكيد أن الوصول إلى المدرس التنموجي الملم بأدبيات التعلم والتعليم لا يتم إلا بإعطائه أو تزويده بالشروط الازمة للعمل، أما الادعاء انه بالإمكان إعداد المعلم خلال فترة زمنية قصيرة هو ادعاء خاطئ وغير صحيح في جوهره، لأن مسألة الإعداد ينبغي أن ترافق المعلم طيلة سنوات ممارسة المهنة، فالتعلم في أيامنا هذه ليس نقلًا للمواد والحلول فحسب، وإنما هو تعديل للشخصية نتيجة جهد جسمى وعقلى ونفسى معاً يبذل من طرف التلميذ وبتوجيه وإشراف المعلم، وإذا كان المر عكس هذا استحال التقدم

وغلب على العملية التعليمية التقليد والتحجر وبالتالي انعدام النجاح كنتيجة حتمية لذلك.

3- تحديث الوسائل التعليمية:

والشرط الآخر الذي ينبغي توافره لضمان تحقيق الأهداف التربوية للإصلاحات التعليمية الجديدة وتجسيدها على ارض الواقع هو توفير الوسائل التعليمية نوعاً وعددًا. حتى الآن يمكن الحكم على المدرسة الجزائرية بأنها لا تملك من الوسائل ما يكفي لجميع الأقسام البيداغوجية ولمختلف المواد الدراسية . ومعنى هذا أنها في حاجة ماسة لها من ناحية الكم حتى تقدم للطفل تعليمًا مناسباً يليق بسنّه و قدراته و ميلوه المختلفة، و يتماشى مع ما تتطلبه الأهداف التعليمية و طبيعة النشاطات داخل الحجرة الدراسية.

وغني عن البيان انه جرت خلال الأعوام الأخيرة الكثير من البحوث حول الوسائل التي يجب استعمالها داخل الفصول الدراسية بل وفي أسس بنائها و اختيارها من اجل الانتقاء الجيد لها . أن أكثر ما يلفت الانتباه من وراء استعمال الوسائل، بالرغم من اختلاف الواضح فيما بينها من حيث مادة صنعها و تركيبها و وجودتها اشتراكها جميعاً في مميزات عدة أهمها :

- تحمل توضيحات قد تكون عناصر معاونة في الجهد الذي يقوم به المعلم في توضيح المادة الدراسية وتجسيدها تجسيداً ملموساً أولاً وإدراك التنظيم البنائي للظواهر .
- البناء التصوري للأراء .

- إحداث حركة فكرية وقابلية نفسية عند الطالب تعود بالجودة والفائدة على التحصيل الدراسي".



والحاصل أن موضوع التعليم في مدارسنا لكي يبقى بمنأى عن السلبية التي كثيرة ما ترجع أسبابها إلى قلة الوسائل التعليمية في وقت أصبح يتوقف ما نعلم وكيف نعلم التلميذ على هذه الوسائل. غير أن كل تحمس لا ضابط له في إصلاح قد تاجر عنه أمور أخرى تشكل خطرًا إلى درجة تعيق السير الطبيعي للمنظومة التربوية. خاصة إذا علمنا لأن المعلم إذا لم يكن مدرباً تدريبياً كافياً، أو لم يعد إعداداً يهدي له فرص الاستعمال السليم لتلك الوسائل. فوق هذا وذلك إذا اعتبرت مهمة المعلم كأداة لإيضاح الحقائق العلمية للطفل فإنه بلا شك يجد لنفسه عوناً في مجموعة الوسائل التي توسيع لأفق التجارب وتوظفها، وليس ثمة ما يدعو إلى أن يكون هناك تعارض بين الدرس وسيلة الإيضاح بشرط أن لا يطغى طرف على الآخر. كما أن الهدف التربوي والغرض من الإصلاح لا يتحقق بمجرد تبنيه وإنما يجب توفير له شروط التنفيذ التي بيدها الربط والحل كما يقال.

٤- إعادة النظر في عملية التقويم:

التقويم عنصر هام في عملية التعليم والتعليم يحدث عندما تحصل تغيرات سلوكية مرغوب فيها في الجوانب المعرفية والأدائية والانفعالية لدى المتعلم حسب الأهداف التربوية المحددة لهذه العملية وحتى يتم تحديد مدى النمو الذي حققه المتعلم لا بد من اتخاذ تدابير معينة وهذه التدابير تمثل خطوات متناسبة ومتكلمة هي:

- تحديد الأهداف التعليمية إجرائياً أي سلوكياً قبلة للقياس التربوي.
- تحديد ملخص ومستوى المتعلمين بالنسبة للأهداف التربوية المرغوبة

عند نهاية كل مرحلة تعليمية

- إصدار أحكام موضوعية على التغيرات التي تحدث للمتعلم نتيجة الإجراءات والممارسات التربوية التي يخضع لها أثناء عملية التعلم.

يُفهم من هذا أن التقويم هو المدخل لإصلاح وتطوير التعليم والتقويم عملية مستمرة تبدأ مع التعليم وتنتهي معه وحسب الخبراء فإن هناك خصائص أساسية تحكم عملية التقويم وهي:

1.4. التقويم نوع من التقدير: أي تحديد قيمة المردود التربوي وهذا بقياس أثر كل العناصر

(المناهج، الطرق، الوسائل، المعلم...) في النتائج والأهداف التعليمية

2.4. التقويم عملية مستمرة بحيث يستمر التقويم من بداية العام الدراسي أو مرحلة تعلميّة حتى نهايتها.

3.4. التقويم عملية شاملة: بمعنى عدم الاقتصار على جانب واحد من شخصية التلميذ وإنما ينبغي أن يشمل كل مكونات شخصيته العقلية والجسمية والنفسية..

كما يعني بالشمولية أن التقويم كإجراء عملية قياسية شخصية وفائدة علاجية هدفها الكشف عن مختلف الصعوبات التي تمنع فن تطوير عمليات التعليم

4.4. التقويم متعدد الأدوات: أي هناك امتحانات عملية وشفوية وبطاقات الملاحظة.. وغيرها من الأدوات التي تستخدم في عملية التقويم في الدول الأكثر تقدماً توجد أنواع عديدة من الامتحانات تختلف باختلاف مراحل التعليم فالآهداف التعليمية المرغوب تحقيقها هي التي تحدد نوع التقويم وليس العكس.



ثالثاً. أهداف إصلاح التعليم

1.3. تحسين الجودة وإتاحة مزيد من تكافؤ الفرص: بمعنى توفير تعليم يتسم بمساعدة التلميذ على الانتقال بين مسارات التعليم المختلفة وفقاً لنتائجهم ويعطي لهم فرصة لمواصلة تعليمهم وتكوينهم إذا المتوقع أن يؤدي مشروع الإصلاح إلى زيادة نسب الناجحين في الامتحانات النهائية أو المصيرية التي بها ينتقل التلميذ من التعليم الابتدائي إلى المتوسط ومن المتوسط إلى الثانوي ومن الثانوية إلى الجامعة فمثلاً يتضرر أن تصل نسبة التلاميذ

الناجحين في امتحان البكالوريا أكثر من 670 % عام 2010

2.3. تعميم مناهج متطورة وحديثة فكل المواد ينبغي أن تكون منسجمة مع حاجات المتعلم للاستفادة بما توفره من تنمية معرفية ومهارية حقيقة ولازمة لإعداد التلاميذ لمواجهة التحديات الكثيرة الآتية والمستقبلية لمجتمع القرن الحادي والعشرين.

3.3. تحقيق تكامل تكنولوجيا المعلومات والوسائط المرتبطة مع المناهج وطرق التدريس الفعالة وأساليب التحصيل حيث سيتم تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم طرق أفضل للتدريس وفي اكتساب المتعلمين الكفاءات والمهارات المطلوبة.

تحديث الممارسات الإدارية للمؤسسة التعليمية: وذلك من خلال:

- إيجاد ميكانيزمات (آليات) ضمان الجودة فيما يخص بالممارسات الإدارية عن طريق صياغة سياسة جديدة للأدوار ومسؤوليات المديرين والمفتشين فيما يخص التسيير الإداري البيداغوجي للمدارس والمتوسطات والثانويان والمقاطعات التربوية، ومن أجل ذلك نظمت وزارة التربية رزنامة من

اللقاءات دعت إليها كل المشرفين والمسؤولين الإداريين التربويين للمؤسسات التعليمية للوصول إلى تصور عام يختص بملامح التطوير المطلوب.

رابعاً: إعادة الاعتبار للمدرسة:

1 - ضرورة إعادة النظر في دور المدرسة كمؤسسة تعليمية حيث لا ينبغي الاقتصار على التعليم فقط بل ينبغي توفير كافة المستلزمات لمساعدتها على القيام بدورها التربوي الهام ولتصبح جاذبة للمتعلمين فمن الضروري أن يتعلم التلاميذ نشاطات تربوية تفيدهم في حياتهم اليومية.

2- ربط المدرسة بالمجتمع المحلي من خلال العمل على تحويلها إلى وحدة منتجة ترتبط باحتياجات المجتمع المحيط وذلك عن طريق تنمية مهارات التلاميذ وتدريبهم عملياً في المشروعات إنتاجية حيث أن ذلك يسهم في إعدادهم إعداداً جيداً للعمل في المستقبل.

خامساً. إعطاء البعد الوطني للمدرسة:

ضرورة التأكيد على خصائص هويتنا وتعزيز جذورها وتاريخها خاصة في ظل ظاهرة العولمة حيث تسعى الإصلاحات إلى تسليح النشء لمواجهة سيطرة التكنولوجيا المتقدمة على اللغة التطور، لذلك ينبغي أن تكون من أهداف الإصلاحات التربوية تعميق الانتماء والولاء لقيم المجتمع الجزائري وتراثه ودينه وذلك بتوفير المزيد من الاهتمام باللغة العربية والتاريخ الذي يمثل الذاكرة الوطنية واحترام رموز الدولة وتدريسيها للتلاميذ كعبرة وعظة تزيد في تكوين شخصياتهم دون إهمال المواد العلمية التي تعد أساس التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة التي أصبحت ضرورة حياة ولا بد من إتقانها في مرحلة يفرض التعامل معها وفق معطيات العصر ومتغيراته.

قائمة المراجع والمصادر:

- 1- ولد هالنيك وآخرون، المجتمع والتعليم، ترجمة: أسيد عبد المالك، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1968.
- 2- د. عيسى علي وآخرون، التربية في الوطن العربي. منشورات جامعة دمشق، سوريا، عام 1998
- 3- سنقر صالح، المناهج التربوية. كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا 1981
- 4- عباس مدني. محاضرات وحدة التربية المقارنة. دائرة علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 1985.
- 5- يونس ناصر، أصول التدريس، كلية التربية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996.
- 6- فخر الدين القلا وآخرون، التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1998.



PDF Editor